

# آراء ومطارحات

« في أشياء مما أورده ابن هشام في باب الأدوات »

الدكتور محمد طاهر الحمصي

## بين يدي البحث :

خطرت لي فكرة هذه المقالة منذ زمن، فقد قمت على تدريس الأدوات النحوية من كتاب (مغني اللبيب) في الجامعة أعواماً. وكنت في كل عام أجدّ صحبة طال أمدها وتمكّنت روابطها بيني وبين ابن هشام مؤلف الكتاب، وكان يتكشّف لي في كلّ آنٍ عن عالمٍ نحري، واسع المعرفة، عميق الفكرة، ثاقب النظرة، قويّ العارضة، واضح الحجّة، محكم الرأي. غير أنه من جانب آخر كان يترأى لي منه في أحيان قليلة اضطرابٌ في المنهج، وتقاصرٌ عن الإقناع، وعزوفٌ عن امتحان الآراء. كان يعنّ لي شيءٌ هنا وآخر هناك أصرّح ببعضه، وأكتمّ بعضه، وأدوّن أقلّه، وأهمّل أكثره. حتى إذا صحّ مني العزم على كتابة مقالة في هذا الشأن وأنا بعيد عن مصادري وأوراقِي ومدوّناتي، لم أجدّ بداً من معاودة النظر في كتاب المغني. فخطرت لي أشياء مما كان يخطر، وغابت عني منه أشياء، واستجدّت لديّ أشياء أخرى؛ فكانت هذه المقالة التي تتناول :

١ - قضية منهجية: تتجلى في إيراد المختلف من الأدوات في موضع

واحد .

٢ - قضية نحوية عامة : تتمثل في ربط فكرة الزيادة بمعنى التوكيد .

٣ - جملة من الأحكام النحوية المتفرقة .

### توطئة :

يعدّ كتاب (مغني اللبيب) من أجمع الكتب للأدوات النحوية وأغناها مادةً وأحسنها ترتيباً، أفرد لها ابن هشام الباب الأوّل من كتابه، ولم يجر على سنة من سبقه في حصر هذا النوع من التأليف فيما أطلقوا عليه (حروف المعاني)، كالرّمانيّ في كتابه (حروف المعاني)، والمراديّ في كتابه (الجنى الداني في حروف المعاني)، والمالقيّ في كتابه (رصف المباني في حروف المعاني)، ولكنّه توسّع فيه حتى شمل كثيراً من الأسماء والأفعال؛ ولهذا اختار كلمة (المفردات) في مكان حروف المعاني، فقال في مطلع كتابه : «الباب الأوّل : في تفسير المفردات وذكر أحكامها. وأعني بالمفردات الحروف وماتضمّن معناها من الأسماء والظروف، فإنّها المحتاجة إلى ذلك. وقد رتبته على حروف المعجم ليسهل تناولها. وربّما ذكرت أسماء غير تلك وأفعالاً لميسس الحاجة إلى شرحها»<sup>(١)</sup>.

وبلغ مجموع ما أثبتته من (المفردات) اثنتين ومئة، ألزم نفسه في كل (مفردة) أن يذكر أقسامها وأوجهها النحوية وعملها ومعانيها السياقية، وأن يورد آراء العلماء وأدلتهم، فيؤيّد بعضها، ويعترض على بعضها، ويكتفي بإيراد بعضها من غير تأييد أو اعتراض. ولا شك أنّ ابن هشام قد أفاد من عمل سابقه في هذا الميدان، بل إنّ من يعارض عمل ابن هشام بعمل المراديّ في كتاب (الجنى الداني) يدرك بيسر ووضوح أنّ ابن هشام استعان بكتاب (الجنى) أيما استعانة، وحذا حذوه في كثير من المواضع، وإنّ تجنّب أن يذكر

(١) مغني اللبيب / ١٧.

اسمه أو يشير إليه. على أن المادة التي سخرها ابن هشام في هذا الباب لا يضارعه في وفرتها كتاب آخر، هذا إلى عمق الفكرة وحسن التبويب وإحكام العبارة.

بيد أن ذلك كله لا يجعل عمل ابن هشام محرماً على النقد؛ لأن الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو والنار قد تخبو<sup>(٢)</sup>، كما لا ينبغي لهذا النقد أن يغض من شأنه أو ينال من حسنه، لأن (ما طغى به قلمه، وزلت به قدمه، مغتغر في جنب ما قرب من البعيد، ورد من الشريد، وأراح من التعب، وصير القاصي ينادي من كئيب)<sup>(٣)</sup>.

وما تتضمنه هذه المقالة الوجيزة من نقد، إنما هو وجهة نظر ليس إلا. وما تطرحه من آراء لا يعدو أن يكون مقترحات يؤخذ منها ويرد. وفوق كل ذي علم عليم.

### أولاً - قضية منهجية :

(إيراد المختلف من الأدوات في موضع واحد بسبب تشابه اللفظ)  
وهذا خلل منهجي اعترى عمل ابن هشام في مواضع قليلة أقف عند موضعين منها :

١ - ذكر من أوجه (أم) أنها تكون للتعريف، فقال :

«الرابع أن تكون للتعريف، نقلت عن طيبي وعن حمير، وأنشدوا :  
ذاك خليلي وذو يواصلي يرمي ورائي بأمسهم وأمسلمه  
..... وقيل إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لاتدغم لام التعريف

(٢) من مقدمة ابن هشام لكتابه / ١٣.

(٣) الموضوع السابق (بتصرف يسير).

في أولها»<sup>(٤)</sup>.

وواضح أن (أم) هذه أداة تعريف تقوم مقام (ال) وأن همزتها همزة وصل، وأين منها (أم) المتصلة و (أم) المنقطعة؟. ولو ذكرها ابن هشام في عقب حديثه عن (ال) لكان ذلك أليق بها .

٢ - أورد من أوجه (عن) كونها حرفاً مصدرياً، فقال :

«الوجه الثاني : أن تكون حرفاً مصدرياً، وذلك أن بني تميم يقولون في نحو (أعجبني أن تفعل) : عن تفعل، قال ذو الرمة :

أَعْنُ تَرَسَّمَتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ

يقال: ترسّمت الدار أي تأملتها.... وكذا يفعلون في (أن) المشددة فيقولون : أشهد عن محمداً رسول الله، وتسمى عنعنة تميم»<sup>(٥)</sup>.

وما ذكره ابن هشام هنا لا يمكن أن يكون وجهاً من أوجه (عن) يعدل وجهيها الآخرين وهما: كونها جارة وكونها اسماً بمعنى جانب. وكان الأجدر أن يلحقه بحديثه عن (أن) المصدرية.

ومن عجب أن يقع لابن هشام مثل هذا الالتواء في المنهج مع أنه تجنّب في مواضع أخرى وعابه على غيره، فقد قال في عقب حديثه عن (إمّا) :

«ليس من أقسام (إمّا) التي في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾، بل هذه (إن) الشرطية و (ما) الزائدة»<sup>(٦)</sup>.

وقال في عقب حديثه عن (إلا) :

«ليس من أقسام (إلا) التي في نحو (إلا تنصروه فقد نصره الله)، وإنما

(٤) المغني / ٧٠-٧١ .

(٥) المغني / ١٩٨-١٩٩ .

(٦) المغني / ٨٧ .

هذه كلمتان: (إن) الشرطية و (لا) النافية. ومن العجب أن ابن مالك على إمامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام (إلا)»<sup>(٧)</sup>.

ثم قال بعد ذلك :

«ليس من أقسام (ألا) التي في قوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ﴾ بل هذه كلمتان : (أن) الناصة و (لا) النافية، أو (أن) المفسرة أو المخففة من الثقيلة و (لا) الناهية ولا موضع لها على هذا»<sup>(٨)</sup>.

وكان منهج ابن هشام يقتضي منه أن يقول في عقب حديثه عن (أم):

ليس من أقسام (أم) التي في قول الشاعر :

يرمي ورائي بامسهم وامسَلِمَه

لأن (ام) هذه لغة في (ال)، ولأن همزتها همزة وصل وتلك همزتها همزة قطع، ولأن (ام) هذه لاتنفصل عن الاسم فلا تكون كلمة بنفسها، أما تلك فهي كلمة بنفسها.

وأن يقول في آخر حديثه عن (عن) :

ليس من أقسام (عن) التي في قول ذي الرمة :

أعن ترسّمت من خرقاء منزلةً

لأن هذه لغة لبني تميم في (أن) المصدرية، فالعين فيها مبدلة من الهمزة، فهي كلمة أخرى غير (عن) الجارة وغير (عن) الاسمية، لأن العين فيهما أصلية .

**ثانياً - قضية نحوية عامة :**

(التسليم بأن التوكيد معنى ملازم لما حكم بزيادته من الأدوات)

(٧) المغني / ١٠٢ .

(٨) المغني / ١٠٣ .

التوكيد معنى ملازم للزيادة عند ابن هشام. فكلّ زائد من الأدوات يفيد التوكيد في رأيه، ولهذا تراه يلحق التوكيد بالمعاني التي يحتملها بعض الأدوات. ومما يجدر الالتفات إليه أنّ هذا المعنى الذي يلحّ عليه ابن هشام في غير ما أداة<sup>(٩)</sup> ليس معنى يُستشفّ من سياق الكلام دائماً، بل هو معنى عقليّ في الغالب ارتبط بفكرة الزيادة في أذهان كثير من النحاة. فلا تُذكر الزيادة حتى تُقرن بمعنى التوكيد، سواء أكان السياق يحتمل هذا المعنى أم لم يكن. وما أكثر مواضع الزيادة التي يصعب تقدير التوكيد فيها .

وعند النظر في مواضع الزيادة نتيّن أنّ التوكيد في أكثرها معنى عقليّ محض لا سند له من دلالات السياق وقرائن الأحوال، وإليك عدداً من الأمثلة.

- ذكر ابن هشام معاني الأداة (إلى)، ثم جعل الثامن منها التوكيد،

فقال:

«والثامن : التوكيد، وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم (أفئدة من الناس تهوى إليهم) بفتح الواو»<sup>(١٠)</sup>.

وهذه الزيادة المزعومة قائمة على أنّ الفعل (يهوى) يتعدى بنفسه إلى المفعول، ومن هنا تغدو (إلى) التي فصلت الفعل عن المفعول (الضمير) مقحمةً، ويكون التركيب مؤسساً على الاستغناء عنها. ولما حكموا بزيادتها حاولوا أن يقرنوا هذه الزيادة بمعنى ما، فاهتدوا من طريق العقل وحده إلى معنى التوكيد. ولا يخفى على المتبصّر في هذا الموضوع أن التوكيد لم يستنبط من السياق ولا دليل عليه من التركيب. فما غرض التوكيد هنا؟ وهل ينقص شيء من المعنى لو غير التركيب فقبيل : أفئدة من الناس تهواهم ؟

(٩) ينظر المغني/ ١٠٥-١١٥-١٤٤-٢٢٥-٢٨٤-٣٢٧-٤٢٥ .

(١٠) المغني/ ١٠٥ .

- ونقل ابن هشام عن أبي عبيدة وابن قتيبة زيادة (إذ) للتوكيد، فقال:

«وذكر لـ (إذ) معنيان آخران، أحدهما: التوكيد، وذلك بأن تحمل على الزيادة، قاله أبو عبيدة وتبعه ابن قتيبة، وحملاً عليه آيات منها (وإذ قال ربك للملائكة)، والثاني: التحقيق»<sup>(١١)</sup>.

- وذكر من معاني (في) التوكيد، فقال:

«العاشر: التوكيد، وهي الزائدة لغير تعويض، أجازها الفارسي في الضرورة، وأنشد:

أنا أبو سعدٍ إذا الليلُ دجا يُخال في سواده يرن دجا  
وأجازها بعضهم في قوله تعالى ﴿وقال اركبوا فيها﴾<sup>(١٢)</sup>.

- وذهب إلى أن (لا) الزائدة تفيد تقوية الكلام وتوكيده، فقال:

«والثالث: (لا) الزائدة الداخلة على الكلام لمجرد تقويته وتوكيده، نحو ﴿مامنعك إذ رأيتهم ضلّوا ألاّ تبغني﴾، ﴿مامنعك ألاّ تسجد﴾، ويوضحه الآية الأخرى ﴿مامنعك أن تسجد﴾ ومنه ﴿لئلاّ يعلم أهل الكتاب﴾ أي ليعلموا...»<sup>(١٣)</sup>.

ومن الواضح أن معنى التوكيد في مواضع الزيادة السابقة لم يرشح من السياق، وإنما هو استنتاج عقلي مبني على أن يكون للزيادة معنى خاص بها لئلا تكون عبثاً. ويتراءى لي أن اقتران التوكيد بالزيادة في أذهان النحاة مستنبط من قضية منطقية مرتبة على الوجه الآتي:

(١١) المغني/ ١١٥-١١٦.

(١٢) المغني/ ٢٢٥-٢٢٦.

(١٣) المغني/ ٣٢٧.

قضية كبرى : تكثير اللفظ يفيد التوكيد

قضية صغرى : الزيادة تكثير للفظ

نتيجة : الزيادة تفيد التوكيد

وقد نجد التوكيد في بعض الأدوات المحكوم بزيادتها مستشفاً من السياق مدركاً بالحسّ لا بالمنطق كالتوكيد الذي تفيدُه لام التقوية - مثلاً - فإنّ تلك اللام تزداد لتوكيد علاقة العامل بمعموله نحو قوله تعالى : ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾<sup>(١٤)</sup>، وقوله تعالى : ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾<sup>(١٥)</sup>، وقوله تعالى : ﴿فَعَالٌ لَّما يَرِيدُ﴾<sup>(١٦)</sup>.

ومثله التوكيد الذي تفيدُه (من) الزائدة الجارّة لألفاظ العموم، نحو (ما جاءني من أحدٍ) والمراد بالتوكيد هنا توكيد العموم. فالقول باقتران التوكيد بالزيادة في مثل هذه الحالات مسلّمٌ به، لأنّ السياق يدلّ عليه والغرض يطلبه والصناعة تستقيم به، فلا مندوحة عنه. ولكنّ ذلك لا يبيح لأحد أن يدّعي اقتران التوكيد بالزيادة في كلّ حالة وفي كلّ موضع، لأنّ اختلاف الدلالات يوجب اختلاف الأحكام.

وليس من شأن هذا النقد النحويّ الاعتراض على فكرة الزيادة عينها في المواضع التي لا يستقيم فيها معنى التوكيد، بل الغرض لفت النظر إلى أنّ تلك المواضع مازالت تحتمل النقاش، وأنّ ما قيل فيها لا يجوز أن يُحمل على أنّه حقائق لا يأتيها الباطل.

### ثالثاً - أحكام نحوية متفرقة :

١ - خروج (إذا) عن الاستقبال :

(١٤) الأعراف/ ١٥٤ .

(١٥) الأعراف/ ١٥٤ .

(١٦) هود/ ١٠٧ .



**قال صاحب (المغني) :** «وذلك على وجهين : أحدهما أن تجيء للماضي كما جاءت (إذ) للمستقبل في قول بعضهم، وذلك كقوله تعالى : ﴿ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لأجد ما أحملكم عليه تولّوا﴾ [التوبة/ ٩٢]، ﴿وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضوا إليها﴾ [الجمعة/ ١١]. وقوله:

وَنَدْمَانِ يَزِيدُ الْكَأْسَ طَيْباً      سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ  
والثاني : أن تجيء للحال، وذلك بعد القسم، نحو ﴿والليل إذا يغشى﴾ [الليل/ ١] ﴿والنجم إذا هوى﴾ [النجم/ ١]. قيل : لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم، لأنه إنشاء لإخبار عن قسم يأتي، لأنَّ قسم الله سبحانه قديم، ولا لكون محذوف هو حال من (والليل) (والنجم)؛ لأن الحال والاستقبال متنافيان. وإذا بطل هذان الوجهان تعيّن أنه ظرف لأحدهما على أن المراد به الحال، اهـ .

والصحيح أنه لا يصح التعليق بـ (أقسم) الإنشائي، لأن القديم لازمان له، لا حال ولا غيره، بل هو سابق على الزمان، وأنه لا يمتنع التعليق بـ (كائناً) مع بقاء (إذا) على الاستقبال؛ بدليل صحة مجيء الحال المقدّرة باتفاق، كـ (مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً) أي مقدراً الصيد به غداً، كذا يقدرون، وأوضح منه أن يقال: مريداً به الصيد غداً، كما فسّر (قمتم) في ﴿إذا قمتم إلى الصلاة﴾ [المائدة/ ٦] بأردتم<sup>(١٧)</sup>.

**أقول :** مجيء (إذا) للماضي لأيسلم به، والشواهد التي ذكرها ابن هشام يمكن تخريجها على غير وجه المضي. فقوله تعالى : ﴿ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم...﴾ يتعلّق بحكم بيّنته الآيتان السابقتان: ﴿وجاء المعذرون من الأعراب ليؤذن لهم وقعد الذين كذبوا الله ورسوله، سيصيب

الذين كفروا منهم عذابٌ أليم. ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا الله ورسوله ما على المحسنين من سبيل والله غفورٌ رحيم ﴿[التوبة/ ٩٠ - ٩١].

فالحكم هو انتفاء الحرج عن الضعفاء والمرضى وذوي الفاقة في تخلفهم عن الجهاد، ثم جاءت الآية التي هي موضع الاستشهاد لتضم إلى هؤلاء المشمولين بالحكم فريقاً آخر، هم الفقراء الذين رغبوا في الجهاد، ولكن الرسول - عليه السلام - لم يجد ما يحملهم عليه فتخلفوا مضطرين وقد تملكهم الأسى والحزن.

صحيح أن الآيات تضمنت حكماً يتصل بحادثة مخصوصة قد وقعت. ولكن لما كان هذا الحكم ينطبق على هذه الحادثة المخصوصة وحوادث أخرى مشابهة يمكن أن تقع في المستقبل، صارت (إذا) مع ماضيفت إليه في الآية ظرفاً ممتداً إلى المستقبل غير محصور في الماضي.

والأمر في الآية الثانية ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها...﴾ أيسر. فالمراد - والله أعلم - زيادة تأنيب أولئك الذين تركوا الصلاة وانفضوا عن الرسول - عليه السلام - طمعاً في التجارة وخوفاً من فوات فرصة الربح. ولهذا جيء بـ (إذا) لإبرازهم في صورة من يحصل منه هذا الفعل دائماً، في الماضي وفيما يأتي من الأزمنة. ولو استعملت (إذ) في هذا الموضع لنقصت الدلالة نقصاناً ظاهراً.

ويصلح هذا التخريج نفسه في الشاهد الشعري المذكور أيضاً، فالبيت في معرض الفخر بمنادمة من تُستحب منادمته على سبيل الاعتياد المتكرر. فمن الحيف على المعنى أن تُحمل (إذا) فيه على معنى الماضي، لأن الشيء إذا انقطع في الماضي بطل أن يكون عادةً، وذلك أنقص للفخر كما هو بين

وأما مجيء (إذا) للحال في الآيتين: ﴿والليل إذا يغشى﴾ ﴿والنجم إذا هوى﴾ فغير مقطوع به، لأن ابن هشام صحح كون (إذا) في الآيتين للاستقبال على أن تكون ظرفاً لكون محذوف من الليل ومن النجم.

وبعد، فمقولة خروج (إذا) عن الاستقبال غير ثابتة، وما استدلوا به من الشواهد يمكن تخريجه على أوجه تبقى فيها (إذا) للاستقبال فحسب.

٢ - إفادة (رُبُّ) معنى التكثر تارةً ومعنى التقليل تارةً أخرى :

**قال صاحب المغني :** «وليس معناها التقليل دائماً خلافاً للأكثرين ولا التكثر دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثر كثيراً وللتقليل قليلاً» (١٨).

**أقول :** الشاهدان اللذان أوردهما ابن هشام لإيضاح معنى التقليل في (رُبُّ) ضعيفان في هذا الباب. فأما الأوّل وهو قول أبي طالب في النبي ﷺ: وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل (١٩): فخارج عن هذا الباب لأن الواو فيه عاطفة لما بعدنا على (سيّدا) في بيت سابق، هو:

وما ترك قوم لأبا لك سيّداً يحوط الذمار في مكرٍ ونائل

وقد نبّه المحققان الفاضلان على هذا الوهم الذي وقع لابن هشام في هذا الموضوع. ولعلّ الذي قاد ابن هشام إلى الوقوع في هذا الوهم اشتبه صدر هذا البيت ببيت زهير :

وأبيض فيّاض يده غمامةً على معتفيه ما تغبُّ فواضلهُ

(١٨) المغني / ١٨٠ .

(١٩) المغني / ١٨٠ .

(٢٠) ديوان زهير / ٦٨ . طبعة دار صادر .

فالواو في بيت زهير هي واو (ربّ)، وهو أنسب للاستشهاد.

وأما الشاهد الثاني، وهو قول الآخر :

ألا ربّ مولودٍ وليس له أبٌ      وذو ولدٍ لم يلدّه أبوانِ  
وذو شامةٍ غراءٍ في حرّ وجهه      مجلّلةٍ لاتنقضي لأوانِ  
ويكمل في تسعٍ وخمسٍ شبابه      ويهرم في سبعٍ معاً وثمانٍ (٢١)

فقد تطرّق إليه الاحتمال؛ لأنّ روايته في الخزانة هي :

عجبت لمولودٍ وليس له أبٌ (٢٢)

هذا، وإن صحّت الرواية التي اعتمد عليها ابن هشام، فثمة ما يقال في هذا الشاهد. ذلك أن سياق المعنى مؤسّس - فيما أرى - على الإبهام، لاستشارة فطنة السامع ونباهته، والأبيات أشبه بالأحجية. فالمقصود بصدر البيت الأول عيسى عليه السلام، وبعجزه آدم عليه السلام، وبالبيتين الآخرين القمر. فإن تكهّن (ربّ) في هذا الشاهد للتكثير أنسب، لأنّ مع إبهام التكثير زيادة في الإبهام وإخفاء المراد.

ويلوح لي أنّ معنى التكثير في (ربّ) هو الأصل، وأنّ الشواهد المخالفة يمكن ردها إلى هذا الأصل بلطف التأويل ودقة النظر. ففي قولهم - مثلاً - :  
ربّ إشارة أبلغ من عبارة، يمكن أن يكون القصد إلى أنّ مثل هذه الإشارة البليغة شيء متعارف مشهور يقع للناس كثيراً. وفي نحو قول الشاعر :

ربّ يومٍ بكيت منه فلماً      صرتُ في غيره بكيت عليه

يصحّ أن يكون المراد أنّ مثل هذا اليوم ليس نادر الوجود في حياة الشاعر؛ لأنّ الشاعر قصد إلى إبراز فكرة تقلّب أحواله من سيئٍ إلى ماهو

(٢١) انظر تخريج الأبيات في المغني / ١٨١ (الحاشية).

(٢٢) خزانة الأدب ١ / ٣٩٧ للبغدادي. بولاق ١٢٩٩ هـ.

أسوأ منه، فسلك مسلك المبالغة محاولاً أن يوهم أن ذلك يحدث له كثيراً .  
وفي قولهم في المثل: ربّ عجلةٍ تهب ريثاً، إذا حُمِل المعنى على  
التكثير كان أليق بالغرض، فليس الغرض من هذا المثل إلا التحذير من التعجّل  
وتبغيضه إلى الناس .

٣ - إفادة (في) معنى الاستعلاء :

قال ابن هشام : «الاستعلاء نحو (ولأصلبّكم في جذوع النخل)،

وقال :

همُ صلبوا العبدِيّ في جذع نخلةٍ [فلا عطستُ شيبانُ إلا بأجدعا]

وقال آخر :

بطلٌ كأنّ ثيابه في سرحةٍ [يُحذَى نعالَ السبتِ ليس بتوءم]» (٢٣)

**أقول :** يمكن تأويل المعنى في الشاهدين الأولين تأويلاً يبقى على معنى  
الظرفية في (في)، ويكون المراد كما ذكر بعضهم تشبيه المصلوب لتمكّنه من  
الجذع بالحال فيه (٢٤). وهذا التأويل أنسب لمقام الوعيد والتهديد في الآية.

وأما قول القائل :

بطل كأنّ ثيابه في سرحةٍ

فمن الواضح أنه مقلوب، والمراد: كأنّ سرحةً في ثيابه، كناية عن  
عظم جثته. والقلب كثير في كلامهم، ومنه في النثر: (أدخلتُ القلنسوة في  
رأسي) و (عرضتُ الناقة على الحوض) (٢٥). ومنه في الشعر قول عروة :

(٢٣) المغني / ٢٢٤ .

(٢٤) هو قول بعض البصريين. انظر المغني / ١٥١ .

(٢٥) انظر المغني / ٩١٣ .

قديتُ بنفسه نفسي ومالي وما آلوكَ إلا ما أُطيقُ<sup>(٢٦)</sup>  
والمراد: قديت نفسه بنفسه.

وقول القطاميّ:

فلمّا أن جرى سِمَنٌ عليها كما طيَّنتَ الفدنَ بالسِّيعا<sup>(٢٧)</sup>  
والمراد: كما طيَّنتَ الفدنَ بالسِّيعا. والقدن: القصر. والسِّيعا: الطين.

٤ - إفادة (في) معنى (إلى):

قال ابن هشام: «مرادفة (إلى) نحو ﴿فردّوا أيديهم في أفواههم﴾<sup>(٢٨)</sup>.

أقول: لا يبعد أن تكون (في) في الآية على معنى الظرفية للدلالة على  
مبالغة المتحدث عنهم في إعراضهم، فكأنهم أدخلوا أيديهم في أفواههم من  
شدة الغيظ<sup>(٢٩)</sup>. والآية هي: ﴿جاءتهم رسالهم بالبينات فردّوا أيديهم في  
أفواههم وقالوا: إنا كفرنا بما أرسلتم به﴾. [إبراهيم / ٩]

٥ - جواز حذف اللام الواقعة في جواب قسم مقدّر قبل الشرط:

قال ابن هشام: «وقد تُحذف [أي اللام] مع كون القسم مقدراً قبل

الشرط، نحو: (وإن أطعمتموهم إنكم لمشركون). وقول بعضهم ليس هنا  
قسم مقدّر وإنّ الجملة الاسمية جواب الشرط على إضمار الفاء كقوله:

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

مردود، لأن ذلك خاصّ بالشعر»<sup>(٣٠)</sup>.

(٢٦) نسبه ابن هشام إلى عروة، وليس في ديوانه. انظر المغني / ٩١٣ .

(٢٧) في المغني / ٩١٣ .

(٢٨) المغني / ٢٢٥ .

(٢٩) انظر الجامع لأحكام القرآن ٥ / ٣٦٨٢ للقرطبي - دار الغد العربي.

(٣٠) المغني / ٣١١ .

**أقول :** تقدير القسم هنا مسألة صناعية محضة لادليل عليها من اللفظ. ومن التكلّف تقدير مالا يدلّ اللفظ عليه. ولا يصحّ أن يُجعل تجرّد جواب الشرط من الفاء مع استحقاقه لها دليلاً على أنه جواب لقسم مقدر. وكان يجدر بأولئك النحاة الذين سلّموا بتقدير القسم هنا - ومنهم ابن هشام - أن يبحثوا عن تخريج آخر لخلوّ جواب الشرط من الفاء في مثل الآية السابقة لا أن يتكلّفوا تقدير قسم محذوف .

هذا، وتقدير القسم في كلّ المواضع التي ذكروها مسألة فيها نظر. فالقسم أسلوب تعبيريّ له صورٌ لفظية محدّدة متواضع عليها ذات دلالات عقيدية واجتماعية، فكيف يصحّ أن يقدر القسم من غير أن يظهر له صورة لفظية في الكلام؟. وثمة اعتراض آخر على ابن هشام ومن ذهب هذا المذهب، فكيف يقبلون تقدير القسم وهو أسلوب ذو دلالة في حين ينكرون تقدير الفاء الرابطة لجواب الشرط وهي أقلّ من القسم لفظاً ودلالة، وبنية الكلام أشدّ اقتضاءً لها؟؟.

وبعد، فتلك أمور استوقفتني في باب الأدوات من كتاب مغني اللبيب حاولت أن أدلي فيها برأي. فإن أصبتُ فإنعاماً من الله وفضل، وإلا، فعسى ألاّ أُحرّم أجر المجتهد. على أن ما ذكرته ليس هو كلّ ما استوقفتني لدى ابن هشام، وإنني لأرجو أن يتسع صدر القارئ الكريم لمقابلة أخرى في هذا الموضوع. وعلى الله قصد السبيل.